مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: أثر سياسة الولايات المتحدة على التغيير السياسي في الشرق الأوسط: التغيير السياسي في أفغانستان نموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. رائد ارحيم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7857
تاريخ الاسترداد: 2026/09/17 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i32.196

TJFPS

ISSUE 32

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

أثر سياسة الولايات المتحدة على التغيير السياسي في الشرق الأوسط: التغيير السياسي في أفغانستان نموذجاً

"The Impact of U.S. Policy on Political Change in the Middle East: Afghanistan Political Change in as a Model "

Assist.Prof.Dr. Raed Irhaim Muhammed [a]
University of Al-Qadisiyah/ College of Arts [a]

ا.م.د. رائد ارحيم محمد [a] *
جامعة القادسية / كلية الآداب [a]

Article info.

Article history:
- Received: April 26, 2023
- Accepted: 10 May. 2023
- Available online: June 30, 2023

Keywords:
- Policy
- Change
- United State
- Middle east
- Afghanistan

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The events witnessed in the Middle East and the study of U.S. foreign policy and its hostility towards various countries, particularly in the context of terrorism and how to address and implement it, can potentially lead to an increase in terrorist activities. The approach adopted by most U.S. presidents in the Middle East region revolves around ensuring access to oil and preventing the spread of nuclear weapons in these countries. The Americans have been present in Afghanistan for over 20 years and have spent substantial amounts of money, yet the intentions and objectives of the Taliban remain unclear to them and the international community.

This prolonged presence has caused security, political, and economic instability in Afghanistan, leading to unpredictable consequences in the country and fears of a potential resurgence of terrorism in the future. The aftermath of the U.S. withdrawal could potentially result in significant and diverse changes, with the possibility of a civil war within Afghanistan, which poses future risks and threats for both the country and the international community.

*Corresponding Author: Raed Irhaim Muhammed, E-Mail: Raed.i.mohmmed@qu.edu.iq ,Tel:xxx , Affiliation: University of Al-Qadisiyah / College of Arts.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 26/ نيسان /2023
- القبول : 10/ ايار /2023
- النشر المباشر: 30/ حزيران /2023

الكلمات المفتاحية :
- **السياسة**
- **التغيير**
- **الولايات المتحدة**
- **الشرق الأوسط**
- **أفغانستان**

الخلاصة: الاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط ودراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعدائها لمختلف الدول، في ميدان الارهاب وكيفية معالجتها وتطبيقها. قد يؤدي الانتقام الى زيادة انشطة الارهاب والنهج المستخدم للدول التي اعتمدتها باعتبار ان اغلب رؤساء الولايات المتحدة، تتضمن المصلحة الأساسية والمتبعة في منطقة الشرق هي ضمان وصول الى النفط ومنع انتشار الأسلحة النووية في هذه الدول. وان الأمريكيين تواجدوا في افغانستان اكثر من 20 عاما وانفقوا اموالاً باهضه ولا تزال غموض طالبان بالنسبة لهم والمجتمع الدولي غير واضحة. وتسبب بعدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي الى افغانستان، والاثار الغير مستقرة في هذه الدولة ومخاوف العودة الى مركز الإرهاب مستقبلاً قد يؤدي الى متغيرات عارضة ومختلفة باحتمال وقوع حرب اهلية داخل افغانستان من خلال الانسحاب الاميركي. ويعرضها والمجتمع الدولي لمخاطر مستقبلية.

مقدمة:

الولايات المتحدة منذ فترة طويلة في الشرق الأوسط، ولم ينم دورها إلا منذ نهاية الحرب الباردة. منطقة أخرى ذات اهتمام طويل الأمد، أو آسيا، حيث تعتزم الولايات المتحدة "التركيز" على العلاقات التجارية والروابط الثقافية، والقوة العسكرية في المنطقة. بعد الحرب الباردة، جعلته إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط والعديد من الأنظمة الشيوعية المائلة جزءاً من لوحة الشطرنج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وفي التسعينات، وسعت الولايات المتحدة وجودها الأمني في المنطقة لاحتواء عراق صدام حسين والنظام الحالي في إيران. وفي الوقت نفسه، انخرطت واشنطن في جهد نشط ومستدام، ولكنه فشل في نهاية المطاف، لإحلال السلام بين (إسرائيل) وجيرانها العرب. في أعقاب الهجمات 11/9، تزايدت مشاركة الولايات المتحدة. وعمقت الولايات المتحدة تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب مع حلفاء منذ أمد بعيد مثل مصر والأردن، ودفعت إلى إقامة علاقات أوسع نطاقاً مع الأنظمة الأخرى المهمة، مثل اليمن وليبيا. والأمر الأكثر إثارة للدهشة، بطبيعة الحال، أن الولايات المتحدة غزت العراق في عام 2003، وأدت بذلك إلى اندلاع تمرد أدى إلى استمرار وجود الولايات المتحدة في البلاد حتى نهاية عام 2011. وبعد ذلك، وكما غادرت القوات الأميركية العراق، هز ما يسمى "الربيع العربي" المنطقة، وأسقط حلفاء الولايات المتحدة القدامى في مصر وتونس واليمن وخلق حروب أهلية في العديد من البلدان، وأبرزها سوريا. وعلى الرغم من مقاومة إدارة أوباما

لالتزام عسكري أميركي واسع النطاق في المنطقة، إلا أنها بدأت بعد تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق عام 2014، شن ضربات جوية ضد قوات تنظيم الدولة الإسلامية وضاعفت جهودها للعمل مع الحلفاء الإقليميين والشركاء المحليين ضد الجماعة.

ومن الممكن تقسيم مصالح الولايات المتحدة اليوم في الشرق الأوسط إلى خمس مجالات: ضمان التدفق الحر للنفط؛ ومنع الانتشار النووي؛ ومكافحة الإرهاب؛ والحفاظ على أمن (إسرائيل)؛ وتعزيز الديمقراطية. إن إيران، والدول الإسلامية، والقاعدة تشكل في بعض الأحيان تهديدات حقيقية لهذه المصالح، ولكننا نزعم أن التهديد الذي تمثله هذه المصالح كثيراً ما يكون مبالغاً فيه، وأن العديد من مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ليست معرضة لخطر التمزق. والواقع أن مشاكل حلفائنا ذاتها هي التي تشكل قدراً أعظم من القلق، كما أن الربيع العربي والحروب الأهلية اللاحقة جلبت العديد من هذه المشاكل في المقدمة. والواقع أن النهج الذي تتبناه الولايات المتحدة في التعامل مع هذه المشاكل كان سبباً في توليد العديد من الفوائد، بما في ذلك ردع وإخلال الأعداء والنجاح في طمأنة الحلفاء. غير أنه أدى في بعض الأحيان إلى تفاقم المشاكل الداخلية وأسهم في معاداة أمريكا. ومن أجل حماية مصالحها، يتعين على الولايات المتحدة أن تحاول احتواء العنف في العراق وسوريا، وإضعاف تنظيم الدولة الإسلامية، وإعادة تنشيط جهودها الرامية إلى تعزيز السلام بين (إسرائيل) والفلسطينيين. ويتعين على واشنطن أيضا أن تعترف بحدود قوتها بينما تحاول حماية مصالحها في هذه المنطقة المضطربة. وتنقسم بقية هذه المقالة إلى أربعة أجزاء. ويصف الفرع الأول مجموعة الالتزامات الأمنية التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها تجاه الدول في الشرق الأوسط، والتي تتراوح بين الاتفاقيات العسكرية الرسمية وإعلانات الاهتمام الأكثر بلاغية. ويقيِّم الفرع الثاني مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ويثير تساؤلات حول صحة العديد من المبررات التي تستند إليها. كما يستعرض التقرير التهديدات التي تتعرض لها هذه المصالح ويقيّم الحالات التي تمثل أكثر الحالات إثارة للقلق. ويحاول الفرع الثالث إعطاء الأولوية لمصالح الولايات المتحدة ويناقش تلك التي يمكن للولايات المتحدة أن تمارس تأثيرا ذا مغزى عليها. ويختتم المقال في الفرع الرابع بعرض الآثار المترتبة على هذا التشويه والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

أولاً: أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من عديد من الاعتبارات، لعل أهمها ما يلي:

1- حجم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، في موجة لم تشهدها المنطقة من قبل في تاريخها القديم والحديث، أمتدت من شرق منطقة الشرق الأوسط لغربها، وشملت جميع مكوناته الذين جمع بينهم هدف واحد ومصالح متضاربة.

2- طبيعة المآلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي آلت إليها الأحداث، ولم تستكن بعد، والتي لم تقف عند حدود دول الشرق الأوسط، بل أمتدت لتشمل العالم برمته.

3- خطر السيناريوهات المحتملة على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، بصفة عامة، ومستقبل أفغانستان، بصفة خاصة، على كافة الأصعدة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية..الخ.

ثانياً: أهداف الدراسة: ينص العلماء والخبراء في مجال الإرهاب على أن الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول تبذل جهودا هائلة لمكافحة الأنشطة الإرهابية من خلال اتخاذ تدابير لمنع وقوعها أو ردها إذا حدثت. وفي هذا المسعى، على الرغم من أن الدول تجد نفسها في مأزق من حيث أنه يتعين عليها أن تؤمن حدودها بحيث لا تحدث أي أنشطة إرهابية بينما يتعين عليها في الوقت نفسه أن تكفل التقيد الصارم بالحريات الفردية وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير المتخذة لمكافحة هذا الرذيلة محبطة إلى حد كبير بسبب جانب العولمة الذي يتمثل في حرية تنقل الأشخاص عبر الحدود وزيادة التجارة في هذا العصر. وتتسم العولمة بالهجرة الجماعية عبر الدول وحتى القارات، ومن ثم أصبح من الصعب بشكل متزايد الحد من حركة الناس.

لذا تستهدف الدراسة الكشف عن التداعيات التي خلفتها الحرب على الأرهاب طوال عقدين من الزمان من جراء الهجمات الأرهابية على الولايات المتحدة، وقرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان المتمثل في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، بصفة عامة، وأفغانستان على وجه الخصوص، ومحاولة وضع سيناريوهات لمستقبل الدولة الأفغانية.

لذلك يكون هدف الدراسة على النحو التالي:

1-الهدف العام : هو تقييم أثر النهج الانتقامي للولايات المتحدة على الإرهاب في الشرق الأوسط وعلى أفغانستان.

2-أهداف محددة :

أ- دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ب-دراسة تاريخ الإرهاب والإرهاب الانتقامي في الشرق الأوسط.

ت-تقييم أثر الانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية على الأنشطة الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها.

ثالثاً: الدراسة:

ما زال أثر الإرهاب على السياسات الخارجية لمختلف الدول يستمد اهتماما متنوعا من علماء العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، ستضيف المعلومات التي ستنتج عن هذه الدراسة إلى مجموعة المعارف التي ستكون قيّمة للمحققين في المستقبل في ميدان الإرهاب وكيفية معالجتها. وستفتح التوصيات المتعلقة بإجراء مزيد من الدراسات آفاقا جديدة لمن يهتمون بهذا المجال من البحث.

رابعاً: الإطار النظري:

يتجه هذا الفرع إلى الواقعية لشرح تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وكيفية تطبيقها على الدراسة المقترحة. وعلى الرغم من استخدام نظريات مختلفة للتحقيق في السياسة الخارجية والدبلوماسية، فإن هذه الدراسة سوف تستخدم نظرية الواقعية. وتتألف الواقعية من نهج مختلفة ولها خلفية نظرية طويلة. ومن بين منشئي النظرية المشهورين هوبز ومكيافيلي وثوسيديدس (Holsti, 1989). وقد حلت الليبرالية الجديدة حاليا محل هذه النظرية الكلاسيكية. ويرجع ذلك إلى أن الليبرالية الجديدة تسعى إلى تيسير المزيد من المنهجية التقنية للعلاقات الدولية. ومع ذلك، تم انتقاد الواقعية لأنها واجهة الدوافع النفسية باعتبارها دعامة رئيسية لها. يزعم مورجينثاو أن القوانين العالمية والموضوعية التي تحكم الشؤون الدولية والتي تؤثر إلى حد كبير على المصالح الوطنية بدلاً من النوايا النفسية لأولئك الذين يتخذون القرارات هي أن سياسات النظام الدولي مدفوعة بالمصلحة الوطنية التي تتسم بالتوق إلى السلطة بدلاً من النوايا العاطفية لأولئك الذين يتخذون القرار. وتشير الواقعية إلى أن الدول أطراف فاعلة واضحة ووحدوية تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة. وينظر إلى العلاقة بين الدول على أنها قائمة على القوة. وتؤيد النظرية استخدام القوة المسلحة في السعي، ولكنها تدرك أيضا الوسائل الأخرى لحل المسائل العابرة للحدود مثل الإرهاب. (Morgenthau, 1973)

خامساً: فرضيات الدراسة:

1- يؤدي انتقام الولايات المتحدة إلى زيادة كبيرة في أنشطة الإرهاب في الشرق الأوسط.

2- إن سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في ضبط النفس العسكري في الخارج تقلل إلى حد كبير من الإرهاب ضد أهدافها.

3- انتقام الولايات المتحدة ليس له أي تأثير على الأنشطة الإرهابية في الشرق الأوسط.

سادساً: منهج الدراسة

تم استخدام تصميم بحوث دراسة الحالة. وتتمثل في قراءة شاملة عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 1945. ومن ثم، فإنه يتضمن البحث دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، والسياسات والنهج المتغيرة التي اعتمدها مختلف رؤساء الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، فضلا عن آثارها. والأهم من ذلك، كان التركيز على الكيفية التي ساهمت بها السياسة الخارجية الأميركية في معادلة الولايات المتحدة والانتقام في منطقة الشرق الأوسط، ثم استخلاص النتائج في نهاية المطاف بشأن تأثيرات السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة.

المبحث الأول : المصالح والسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط:

بدءاً بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمراراً استجابة لمجموعة متنوعة من المخاوف الاقتصادية والأمنية، نمت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل متزايد، ولا تزال هذه المشاركة مستمرة اليوم. وتشمل المصالح الأميركية في المنطقة: تأمين الوصول الاستراتيجي إلى النفط في منطقة الخليج؛ ودعم وحماية سيادة (إسرائيل)؛ والحفاظ على القواعد العسكرية للولايات المتحدة، ولا سيما تلك الموجودة في دول الخليج؛ والدفاع عن الأنظمة الصديقة؛ ومقاومة الحركات الإسلامية والجماعات الإرهابية مثل حماس (وفقاً للمنظور الأمريكي) والقاعدة ودولة العراق الإسلامية وسوريا، والعديد من الجماعات الأخرى التي قد تؤثر على مصالح الأمريكيين وحلفائهم في المنطقة.

وعلى مدى عقود، ركزت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير على تعزيز الاستقرار والأمن. على الرغم من أن مسؤولي الولايات المتحدة سعوا أيضا إلى تشجيع الإصلاحات السياسية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، إلا أن العديد من الخبراء اعتبروا هذه الأهداف الأمريكية ثانوية إلى حد كبير، وفي بعض الأحيان، تم التضحية بها للحفاظ على التعاون مع الحلفاء الاستبدادية. على سبيل المثال، حافظت الولايات المتحدة على شراكة استراتيجية مع نظام مبارك المصري السابق كوسيلة لضمان السلام المصري ال(إسرائيل)ي ومكافحة الإرهاب، على الرغم من خنق النظام للمعارضة الداخلية. (عبد الله، 2010، صفحة 311)

بعض صانعي السياسات والمحللين في الولايات المتحدة، إلى جانب العديد منهم، وشككت أوروبا أيضاً في نجاح أي محاولات غربية لتعزيز الديمقراطية في المنطقة، نظراً للتاريخ السياسي وانعدام المجتمع المدني في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، كان آخرون في كل من الولايات المتحدة

وأوروبا يخشون أن يؤدي إدخال إصلاحات ديمقراطية في هذه البلدان إلى فوز الفصائل المعادية للغرب، في الانتخابات. فقد الولايات المتحدة أعلنت خلال العامين الماضيين عزمها على التركيز أكثر مما كانت عليه في الماضي على دعم التحولات الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، وتطلعات سكان منطقة الشرق الأوسط. وفي خطاب ألقاه الرئيس باراك أوباما في مايو/أيار 2011، أكد أن الولايات المتحدة "تحترم حق كل الأصوات السلمية والملتزمة بالقانون في أن تسمع، حتى ولو اختلفنا معها. ونحن نتطلع إلى العمل مع كل من يتبنى الديمقراطية الحقيقية والشاملة للجميع ؛ "كما وضع إطار عمل جديد لسياسة الولايات المتحدة في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، يقوم على ضمان الاستقرار المالي، وتعزيز الإصلاح، وإدماج الأسواق التنافسية فيما بينها ومع الاقتصاد العالمي. (Mix & Archick, 2013, p. 20)

1 – تأمين الوصول الاستراتيجي إلى النفط في منطقة الخليج:

إن المصلحة الأساسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تتلخص في ضمان وصول الأميركيين إلى النفط. غير أن النفط لم يعتبر ذا أهمية حتى نهاية القرن التاسع عشر. الثورة الصناعية الأولى التي بدأت في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر كانت تغذيها الطاقة المائية ثم الفحم. وكان الدافع وراء الثورة الصناعية الثانية هو ارتفاع النفط المتاح بسهولة والرخيص نسبياً والذي أصبح ضرورة متنامية في الاقتصادات العالمية المستندة إلى النفط التي توسعت بسرعة. وقد أدى ذلك إلى تعطش شديد للإمدادات الجديدة من الأسواق الخام والجديدة التي يمكن التوسع فيها. وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، تطورت الصناعة النفطية واستهلاك المنتجات النفطية تطورا سريعا في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية. وكانت المصادر الرئيسية للنفط آنذاك هي روسيا والولايات المتحدة والمكسيك ورومانيا(Gelvin, 2005, pp. 247–248)

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه في أوائل القرن العشرين ازدهرت الصناعات النفطية في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية. أثناء الحرب العالمية الأولى، بدأت القوى العالمية الكبرى في إعطاء الأولوية للنفطباعتباره ثروة عسكرية حيوية؛ (كاماك، وآخرون، 2019) وتسببت الحرب الحديثة في حاجة دائمة إلى النفط ومنتجاته النفطية الفرعية التي كانت ضرورة للسفن والطائرات والدبابات والغواصات وتذخير البنادق الحديثة. هذا الاستخدام الكثيف للنفط خلال الحرب العالمية الأولى خلق نقصا حادا في 1917–1918.(Paul, 2002)

في عام 1948 ، وبعد المطالب الأمريكية ، تم تطوير العديد من الشركات لاستغلال هذه الامتيازات. فقد أنشئت شركة النفط العربية الأميركية (آرامكو) من قِبَل شركة إيسو (الآن إكسون)، وشركة تكساكو، وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال)، وشركة موبيل بالكامل من أجل تطوير الامتيازات السعودية. وسرعان ما قامت هذه الشركات بمسح وتطوير حقول إنتاج ضخمة سمحت لها بحصد أرباح ضخمة من النفط المنخفض التكلفة الذي سوف استخدم لإعادة بناء اقتصادات أوروبا واليابان التي دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية. التي كررت الإعراب عن رغبة المزيد من الشركات الأمريكية في التماس امتيازات في الكويت وإيران وغيرهما من منتجي النفط في المنطقة.

2-حظر انتشار الأسلحة النووية:

إن منع انتشار الأسلحة النووية يمثل اهتماماً مركزياً، وكثيراً ما يستشهد به زعماء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتعتزم هذه السياسة جزئياً منع أي دولة معادية من اكتساب القوة الكافية لتهديد مصالح الولايات المتحدة فيما يتصل بأمن النفط. ولكن هذه المسألة تنطوي أيضا على شواغل تتعلق بأمن (إسرائيل) ووجهة نظر أعم مفادها أن الانتشار خطير، ولا سيما فيما يتعلق بالنظم "المارقة" أو المعادية. والحجج المناهضة للانتشار (أو نادراً ما تكون مؤيدة له) معروفة جيداً، وبالتالي فهي ملخصة هنا بإيجاز. (Waltz, 1981) وفي حين يزعم البعض أن الأسلحة النووية تجعل القادة أكثر حذرا، فإن آخرين يزعمون أن انتشارها يهدد باستخدام الأسلحة النووية في الحرب أو بالصدفة، وكلاهما يشكل حدثا كارثيا. (Lavoy, 1995) ومن المخاوف الخاصة ما يسمى "مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار": فحتى لو أصبحت الدول أكثر حذرا في استعدادها للذهاب إلى الحرب، فإنها ستكون أكثر استعدادا للانخراط في عدوان محدود (بما في ذلك دعم الإرهابيين والمتمردين) اعتقادا منها بأن قدرتها النووية تعزلها عن الهجوم التقليدي. (Sagan, 1993) وكما قال روبرت جيرفيس: "بقدر ما يكون التوازن العسكري مستقراً على مستوى الحرب النووية الشاملة، فإنه سيصبح أقل استقراراً عند مستويات أدنى من العنف. (Jervis, 1984, p. 31)

وهذه النظرة الأكثر تشاؤما هي الحكمة المشتركة في دوائر السياسات. إن الولايات المتحدة لا تنظر إلى البرنامج النووي ال(إسرائيل)ي، الذي يعود تاريخه إلى الستينات، باعتباره تهديدا لأن (إسرائيل) حليف له. ويطمئن المسؤولون الأمريكيون أكثر إلى أن (إسرائيل) لم تستخدم الأسلحة النووية حتى عندما تعرض أمنها للتهديد في حرب 1973. لقد اعتبرت الإدارات الأميركية المتعاقبة (إسرائيل) جهة فاعلة مستقرة وعقلانية ذات قوة عسكرية محترفة سوف تكون حريصة على منع وقوع حادث نووي وسوف تضمن القيادة والسيطرة

المناسبين. واليوم يأتي أكبر خطر للانتشار من إيران. طورت طهران برنامجاً نووياً واسعاً وقامت بتخصيب اليورانيوم إلى 20% ، لكن العقوبات الشاملة ساعدت في إقناع إيران بالذهاب إلى طاولة المفاوضات. في عام 2015، وقعت الولايات المتحدة وإيران خطة العمل الشاملة المشتركة الرامية إلى حل برنامج إيران للأسلحة النووية في مقابل تخفيف الجزاءات. (أوتاواي، براون، حمزاوي، سجدبور، و سالم، 2008، الصفحات 27-34)

إن طهران معادية للولايات المتحدة و(إسرائيل)، وإجراءات قيادتها والسيطرة عليها ومنع وقوع الحوادث غير مؤكدة. يزعم العديد من منتقدي الصفقة أن إيران لا يمكن الوثوق بها في التمسك بنهايتها من الصفقة، وأن إجراءات التفتيش متساهلة للغاية، وأن انتهاء الاتفاق في نهاية المطاف يمكن إيران من الحصول على سلاح نووي في نهاية المطاف. ومع ذلك، إذا حصلت طهران على سلاح نووي، فمن غير المرجح إلى حد كبير أن تستخدمه "زحفا من الأزرق" أو تمريره إلى الجماعات الإرهابية ، رغم أن احتمال وقوع حادث لا يزال حقيقيا تماما. (هياجنة، 2007، الصفحات 18-19)

3-إرساء الديمقراطية

تولي الولايات المتحدة أيضا اهتمامها بنشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ولسنوات عديدة تبنت مختلف إدارات الولايات المتحدة "بصفة استثنائية في الشرق الأوسط"، حيث تصرفت الولايات المتحدة وكأن الديمقراطية في المنطقة تمثل تطوراً غير محتمل وغير مرغوب فيه على حد سواء. وقد تغيرت هذه السياسة تغيرا كبيرا في إدارة جورج بوش، ولكن الاحتلال الكارثي للعراق ونجاح حزب الله وحماس في الانتخابات في لبنان وغزة على التوالي جعل تبني الديمقراطية يبدو ساذجا ويؤدي إلى نتائج عكسية. بيد أن الأحداث غير المتوقعة التي شهدها الربيع العربي أعادت تعزيز الديمقراطية إلى مركز الصدارة، على الرغم من تجميد الديمقراطية مع تحول الربيع العربي إلى حروب أهلية وأدى إلى انقلاب في مصر. (ميلر و مارتيني، 2013، الصفحات 9-11) وبرزت عدة حججتدعو إلى تعزيز الديمقراطية. والواقع أن هذه الحجج لا تزال قائمة. إن مصر مبارك، وليبيا القذافي، واليمن صالح، وغير ذلك من الأنظمة الاستبدادية، أنتجت إرهابيين كثيرا ما استهدفوا الولايات المتحدة والسلطات المحلية: ويبدو أن الدكتاتورية قدمت للقاعدة مظلمة لاستغلالها ومجموعة كبيرة من المجندين. وبالإضافة إلى ذلك، أدى دعم الولايات المتحدة للدكتاتورية إلى تشويه صورة الولايات المتحدة في نظر العديد من العرب. وهكذا، توقع مشجعو الديمقراطية أن يؤدي التغيير في السياسة إلى تغيير في القلوب، لأن الديمقراطية تحظى بشعبية حقيقية في المنطقة. (عبد الشافي، 2012، صفحة 73:90)

كما أن دعم الديمقراطية يتوافق مع قيم الولايات المتحدة، في حين أن التحالفات الأميركية الأكثر استقراراً وأوثقاً هي من الناحية الاستراتيجية مع الديمقراطيات القوية. وبالتالي ، فإن (إسرائيل)، إذا ما نجحت في تعزيز الديمقراطية، لن تكون البلد الإقليمي الوحيد ذي القيم السياسية المشتركة. غير أن النقاد يشيرون إلى عدة نقاط ضعف في هذه الحجج.

أولاً، لم يحظ تأييد الولايات المتحدة للديمقراطية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، ثم في عهد أوباما في وقت متأخر، إلا بدعم ضئيل للولايات المتحدة في العالم العربي. في الأردن، موافقة الولايات المتحدة تبلغ أربعة عشر بالمائة فقط. وفي مصر، بين الفلسطينيين، وفي بلدان أخرى في المنطقة، تظل المعدلات منخفضة بالمثل، ولم تتغير إلى حد كبير منذ ما قبل الربيع العربي.(Daragahi, 2020)

ثانياً، كان العديد من الحكام المستبدين حلفاء للولايات المتحدة، لقد حافظ اثنان منهم، الأردن ومصر، على السلام مع (إسرائيل) . وهو أمر أصعب كثيراً على الحكومات المنتخبة شعبياً أن تتجزه نظراً للعداء العام الواسع النطاق ل(إسرائيل). ولذلك فإن الولايات المتحدة، في دعمها للحركات الديمقراطية، تتخلى في جوهرها عن الأصدقاء، في حين أن بدلائهم لا يزالون غير معروفين. والواقع أن الأنظمة الديمقراطية ليس من المرجح أن تكون أكثر مناصرة لأميركا من سابقاتها الاستبدادية، بل إن لديها سبباً وجيهاً لاتخاذ موقف أكثر عدائية. إن المشاعر الواسعة المعادية لأميركا في العالم العربي تشير إلى أن الأنظمة المستجيبة لمزاج شعوبها من المرجح أن تعارض العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، برز الإسلاميون كبديل قوي واحد، وهم يحملون وجهات النظر بشأن الحريات الشخصية ودور الأقليات الدينية، ضمن قضايا أخرى، والتي تختلف اختلافاً شديداً عن تلك التي تعتمدها الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل "القيم المشتركة" الموضوعية نتيجة أقل احتمالاً بكثير. (أوتاواي، 2008، صفحة 1:7)

ثالثاً، تتطلب مكافحة الإرهاب حكومات قوية، وعلى الأمد القصير على وجه الخصوص، تعمل الديمقراطية في واقع الأمر على إضعاف الحكومات في حين يعمل خطر نشوب الصراعات الأهلية على خلق الفرص لتنظيم القاعدة والجماعات التي تتشابه في التفكير. (البني، وآخرون، 2017) وعلى هذا فبرغم أن المظالم التي تعزز الدعم للإرهابيين قد تتراجع، فإن قدرات الحكومات على مكافحتها سوف تتراجع أيضاً. إن انهيار الحكومات الضعيفة في اليمن وليبيا على الرغم من الآمال في التحول الديمقراطي . ونمو الإرهاب الجهادي في مصر منذ الربيع العربي . يرجع جزئياً إلى انهيار سلطة الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الحكومات أكثر عدائية، فإن احتمال تعاون أجهزة استخباراتها مع الولايات المتحدة أقل. (البني، وآخرون، 2017)

أخيراً، يشير المتشككون إلى أن أهم الديناميات هي المحلية. إن دعم الولايات المتحدة النشط للديمقراطية، إن كان له أي شيء، كان راجعاً في ظل حكم الرئيس جورج دبليو بوش، والربيع العربي لا علاقة له بالسياسة الأميركية. وتزعم هذه الوفود أن الولايات المتحدة ينبغي لها ببساطة أن تسعى إلى تحقيق مصالحها دون ارتباط بنوع الحكومة في العالم العربي ، لأنها لا تستطيع إحداث هذا النوع من التغيير من خلال جهودها الخاصة. والتهديدات الرئيسية لإضفاء الطابع الديمقراطي هي تهديدات داخلية. والأنظمة راسخة وتقاوم الإصلاح. إن الجهات الفاعلة الجديدة التي تصل إلى السلطة بعد انهيار الحكام المستبدين قد لا تقبل فرضية الديمقراطية أو قد تنفذها بشكل مناسب. ومعظم الاقتصادات الإقليمية في حالة سيئة، وكثيرا ما تكون سيادة القانون ضعيفة. وعلى هامش هذه الديناميكيات قد تؤثر واشنطن على هذه الديناميكيات، ولكن تدخل الولايات المتحدة، ولو بطرق صغيرة، قد يؤدي بسهولة إلى الارتداد إلى الوراء، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه سمعة أولئك الذين نسعى إلى مساعدتهم. ومع ذلك، فإن الخطر الذي يهدد الديمقراطية ليس داخليا تماما. (أوتاواي، 2008) في سوريا، دعمت إيران نظام أسد في جهودها لمقاومة الثورة الشعبية. وفي مصر، قامت منظمات في المملكة العربية السعودية باستغلال الأموال على الجماعات السلفية المعارضة للتفسيرات الليبرالية للديمقراطية، ودعمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة انقلاب السيسي بمليارات الدولارات. وعلى نحو أكثر إثارة للدهشة، دعمت المملكة العربية السعودية الحملة الصارمة التي شنتها الحكومة البحرينية في عام 2011 على المعارضة، فنشرت قواتها لتعزيز سيطرة الحكومة.

المبحث الثاني : تداعيات الأزمة الأفغانية على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط:

قد أثارت الأزمة الجارية في أفغانستان شواغل بشأن أفضل طريقة يمكن بها للولايات المتحدة أن تدير مصالحها وقيمها وتوازنها في أماكن معقدة حول العالم. إن الآثار المترتبة على الأحداث في أفغانستان سوف تؤثر على النهج الذي تتبعه أميركا في مناطق رئيسية أخرى في العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط. وكما كانت الحال مع تحركاتها الأخيرة في أفغانستان، فقد أشارت إدارة بايدن إلى أنها تسعى إلى تقليص مشاركتها العسكرية في الشرق الأوسط. (Juul & Katulis , 2021) ويمكن التطرق إلى الآثار التى غيرت من النهج الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال الطرح التالي:

1- التكاليف الباهظة للتواجد الأمريكي في أفغانستان:

قضت حكومة الولايات المتحدة 20 عاماً وقد أنفقت خلالهم 145 مليار دولار في محاولة لإعادة بناء أفغانستان، وقواتها الأمنية، والمؤسسات الحكومية المدنية، والاقتصاد، والمجتمع المدني. كما أنفقت وزارة

الدفاع 837 مليار دولار أميركي على الحرب ، والتي قتل خلالها 4432 من القوات الأميركية والقوات الحليفة 1441 وجرح 66620 من القوات الأميركية. وفي الوقت نفسه ، واجه الأفغان خسائر أكبر . وقتل ما لا يقل عن 66000 من القوات الأفغانية. وقد قُتل أكثر من 48000 مدني أفغاني ، وجُرح 75000 على الأقل منذ عام 2001. وكان القصد من التكاليف غير العادية أن تخدم غرضا – رغم أن تعريف ذلك الغرض تطور بمرور الوقت. في نقاط مختلفة، كانت الحكومة الأمريكية تأمل في القضاء على القاعدة، والقضاء على حركة طالبان التي استضافتها ، وحرمان جميع الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن في أفغانستان ، وبناء قوات الأمن الأفغانية حتى تتمكن من حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن في المستقبل ، ومساعدة الحكومة المدنية على أن تصبح مشروعة وقادرة بما فيه الكفاية لكسب ثقة الأفغان. كل هدف، بمجرد تحقيقه ، كان يعتقد أن تحرك الحكومة الأمريكية خطوة واحدة أقرب إلى القدرة على الرحيل. (Sopko, 2021)

2- غموض طالبان بالنسبة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي:

لا تزال طبيعة طالبان وآفاقها غير واضحة. إنها ليست انحرافا كما كانت تبدو في منتصف التسعينات وأواخرها ، ولكن هل يمكن أن تكون قوة سياسية مشروعة ؟ هل هم قوميون ناشئون من الباشتون، أو ثوريون إسلاميون لا يمكن التوفيق بينهم، أم كلاهما؟ ما مدى وحدة حركة طالبان الأفغانية؟ كيف يمكن لطالبان أن تكون مواتية لمحاولات غربية جديدة لشراء دعمهم أو ببساطة الرضا؟ ومع امتداد البشتون على الحدود الأفغانية الباكستانية وعدم الاعتراف حقا بخط دوراند ، الذي يمر عبر أراضيهم، ما مدى قوة الروابط بين أفغانستان والطالبان الباكستانيين؟ وينبغي أن تكون لدى أي استراتيجية سياسية وعسكرية جادة في أفغانستان إجابات على تلك الأسئلة. (Malashenko & Trenin , 2010)

3- عدم الاستقرار والهجرة غير الشرعية:

إن الأفغان وبقية العالم سوف يتجهزون إلى ما بعد الحرب: موجة أخرى مزعزعة للاستقرار السياسي من اللاجئين المتوجهين إلى أوروبا؛ وعمليات القتل الانتقامي والاستعباد الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع؛ وذبح الأفغان الذين عملوا مع الولايات المتحدة وهم الآن محاصرون في المناطق التي اجتاحت؛ وتمكين الجماعات الإرهابية التي لا تزال متحالفة مع طالبان؛ ويد معززة للصين في آسيا الوسطى؛ وغيرها. (Brands, 2021).

4- اقتصاد أفغاني غير مشروع:

الاقتصاد الأفغاني الذي واجهته حالة من الفوضى من جراء أربعين عاما من الحرب، بدعم من المانحين الدوليين الذين وفروا 75 في المئة من ميزانية الحكومة وتجارة الهيروين. ووفقا للبنك الدولي، فإن الاقتصاد غير المشروع "يمثل حصة كبيرة من الإنتاج والصادرات والعمالة". ومن المرجح أن يكون العديد من العاملين في القطاع الخاص الأفغاني مرتبطين بتجارة الهيروين أو التعدين غير القانوني أو التهريب. ولم تقدم إيران وباكستان، وهما أكبر جيران لأفغانستان، سوى القليل من المساعدة لمعالجة هذه العلل.(Zerden, 2021)

المبحث الثالث : التداعيات على مستقبل الدولة الأفغانية:

وبينما يتصارع شعب أفغانستان مع واقعه الجديد في ظل حكم الطالبان، ما الذي يمكن أن يتوقعه وهو يحاول تجميع حياته ؟ فبعد ما لا يتعدى أسابيع قليلة من سقوط كابول الصارخ والمدمر لنظام طالبان، ما هي الخيارات الأميركية للتعامل مع طالبان؟ وما هو مستقبل الدولة؟

1- الآثار الأمنية لانسحاب القوات الأمريكية: في التقييم السنوي للتهديد لعام 2021، أشار مكتب مدير الاستخبارات الوطنية إلى أن القاعدة لا تزال تسعى إلى شن هجمات داخل الولايات المتحدة، ولكن "ضغوط الولايات المتحدة و [مكافحة الإرهاب] المتواصلة أدت إلى تدهور قدرتها على القيام بذلك على نطاق واسع". بيد أنه من المرجح أن تنمو هذه القدرة الآن بعد عودة الطالبان إلى السلطة. فمع تخفيف قدرات الاستخبارات الأميركية في أعقاب انسحاب القوات الأميركية وانهيار الشريك الأفغاني الأميركي. وخاصة القدرة على إيجاد وإصلاح وإنهاء . فإن الجماعات مثل تنظيم القاعدة ونظام الأمن الداخلي قد تزداد قوة من دون تحذير مسبق. ويعتقد السفير ناثان ساليس، المنسق السابق لمكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية، أن تنظيم القاعدة يمكن أن يعيد بناء قدرات عملياته الخارجية في غضون ستة أشهر. وفي عام 2015، اكتشفت الولايات المتحدة معسكراً لتدريب تنظيم القاعدة في قندهار مع مئات من المتشددين. (Ali , Pamuk, & Landay, 2021)

2- هل ستحتل أفغانستان مركز الإرهاب العالمي ؟

سواء عاودت أفغانستان العمل كمركز إرهابي في المستقبل أم لا ، فإن ذلك سيتوقف جزئيا على الدور الذي يقوم به المقاتلون الأجانب. وقد حدد بعض خبراء الإرهاب بالفعل النداءات التي وجهها الجهاديون لمقاتليهم للسفر إلى أفغانستان من سوريا وبلدان في وسط وجنوب شرق آسيا. لا شك أن الحركة الجهادية العالمية قد تم تنشيطها بفضل انتصار طالبان. فقد أثنت جماعات الجهاد مثل حزب التحرير في سوريا وحركة طالبان في باكستان على حركة طالبان باعتبارها نموذجاً يحتذى بها. ومن المؤكد أن حركة التحرير في باكستان

كانت بمثابة نموذج يحتذى به. وفي غرب أفريقيا ، أشاد جامع نصرت الإسلامي المرتبط بتنظيم القاعدة بـ "عقدين من الصبر"، وأشار إلى أن استراتيجية مماثلة من شأنها أن تساعد مقاتليه على غزو مالي وبلدان أخرى في منطقة الساحل. وسوف يكون انتصار طالبان ، مع تنظيم القاعدة باعتباره أحد المستفيدين ، بمثابة برهان على المفهوم الذي يمكن للجماعات الجهادية أن يكون النهج التدريجي فعالاً.(Burke, 2021)

3- الأندماج الفكري والتعاون: يبقي السيناريو الأخير والملاذ الأقرب إلى الواقع هو محاولة طالبان، تعديل الفكر الذي تتبناه والسعي نحو تعديل سياستها مع دول العالم، وبصفة خاصة دول الجوار، من أجل غرس موطأ قدم لها كنظام حكم مرن يتقبله دول العالم.

سيناريوهات المستقبل:

تتمثل إحدى طرق تحليل السيناريوهات في التركيز على المتغيرات ذات الآثار العارضة القوية التي يمكن أن تتغير بسرعة وبطريقة لا يمكن التنبؤ بها. إن أوجه انعدام الأمن الرئيسية المرتبطة بمستقبل أفغانستان تتلخص في المشاركة العسكرية الأميركية ومحادثات السلام الجارية بين الولايات المتحدة وطالبان. وفي هذه الدراسة، تستخدم السيناريوهات كإطار لتحليل العواقب المحتملة لانسحاب القوات الأمريكية وكأداة للتفكير استراتيجيا في المستقبل. وتستخدم السيناريوهات الاستكشافية لوصف أربع حالات قصوى، وتصور بهذه الطريقة المبسطة سيناريوهات حجر الزاوية التي تؤطر نطاقا واسعا من النتائج المحتملة في المستقبل. وفي كل سيناريو يتم التعامل مع العديد من الجوانب المتصلة بالحالة الأمنية: النظام الأفغاني، ووجود التمويل الدولي العسكري والتنموي، والمجتمع الأفغاني، ومظالم السكان المحليين. وتصف السيناريوهات التطورات المحتملة على مدى السنتين القادمتين، دون الإشارة إلى احتمالات حدوثها.

الحرب الأهلية والفوضى: تتولى طالبان السيطرة على أجزاء شاسعة من أفغانستان، إما بالقوة أو من خلال اتفاق مع المعارضة، مما يزيد من تشتيت البلد. ويعود البلد إلى حالة مماثلة لحالة عام 1994 التي اتسمت بحكم الشريعة. وتتفكك القوات، التي يسيطر التحالف الشمالي السابق على أغلبيتها، إلى فصائل وتتآكل الهياكل العسكرية، مما يخلق حالة أمنية فوضوية. الفوضى والحرب الأهلية تليها. ويدعو أحد الأطراف المتحاربة الجماعات الإرهابية إلى العودة إلى أفغانستان للقتال إلى جانبها. ويصبح البلد مرة أخرى منبرا للمنظمات الإرهابية الدولية. ونظرا للحالة الأمنية، يضطر جميع الأفراد العسكريين الأجانب إلى المغادرة. ويلي الانسحاب العسكري الأميركي انسحاب مالي. ويتوقف الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي بسبب تغير الحالة السياسية في أفغانستان، ويصبح من الصعب أكثر فأكثر على القطاع الإنمائي والإنساني الدولي

أن يضطلع بعمله. وسيضطر العديد من الجهات الفاعلة إلى المغادرة، وسيقتصر آخرون على العاصمة. وهناك حاجة إلى التمويل الخارجي للنظام والأجهزة الأمنية من جانب جهات فاعلة أخرى. وتؤدي الحرب الأهلية إلى المزيد من تفتيت المجتمع الأفغاني وانقسام المجموعات العرقية. وتنعكس المكاسب التي تحققت في مجال التنمية البشرية وحقوق الإنسان، في حين تتفاقم حالة النساء والأقليات الإثنية، لا سيما في الريف.

السلام: بعد عامين من المفاوضات، يتم التوصل إلى اتفاق سلام. والانسحاب التدريجي للقوات، فتربط كل مرحلة ببعض المعالم السياسية المتفق عليها مسبقاً. إن الحكومة الائتلافية التي تتمتع بتمثيل طالبان تقضي على وجود داعش في أفغانستان، وهي النتيجة التي من المرجح أن تتحقق من خلال المفاوضات. ويجري الاتفاق على دستور معدل، مع قاعدة لا مركزية تعكس دور أصحاب النفوذ المحليين. وتنتهي عملية المسح الإقليمي والاستخدام الأجنبي المباشر تدريجياً، ويتم استبدالها بمهمة مراقبة وفرض دولية تركز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتبدأ عملية إدماج مقاتلي الطالبان. ولا يزال التمويل الإنمائي من المانحين الدوليين مستمرا. ويثير إدماج الطالبان في الهياكل الحكومية والأمنية مسائل الإفلات من العقاب والمساءلة بين السكان. وتتوقف إمكانية تحقيق تسوية سلمية مستدامة على دعم الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما باكستان، وتنمية الاقتصاد الأفغاني. وتحتاج الجهات الفاعلة الإقليمية إلى زيادة الاستثمارات، على سبيل المثال بإدراج أفغانستان في مبادرة الحزام والطرق الصينية، من أجل زيادة استقلال الاقتصاد الأفغاني. إن القضية مطروحة حول ما إذا كانت القوى الإقليمية تبني مشاركتها في أفغانستان على مصالحها المحلية داخل المنطقة، أو على مصالحها الجغرافية السياسية تجاه الولايات المتحدة. إن التزام وأولويات الدول المجاورة والقوى الإقليمية الدولية مثل إيران وباكستان وروسيا تعتمد إلى حد كبير على قدرة الولايات المتحدة على تبليغ خطة الالتزام الطويلة الأجل. فضلاً عن ذلك فإن قدرة السلام على البقاء تعتمد على قدرة الحكومة على التعامل مع العديد من التحديات: الفساد المتوطن ؛ والجريمة المنظمة المتخصصة في تجارة الأفيون ؛ وانتهاكات حقوق الإنسان ؛ ونظام العميل الراعي الذي يهمش غالبية السكان الأفغان.

الخاتمة:

انسحاب القوات الأمريكية، سيؤدي إلى عواقب على المشاركة الدولية في أفغانستان. فأن السلام في أفغانستان، من خلال اتفاق محدود وجيد التصميم، لن يؤدي تلقائيا إلى إنهاء الفساد ولا إلى وضع حد لنظام العميل الراعي. وكما هو مبين في الأمثلة السابقة المبسطة على المستقبل المحتمل المعروضة أعلاه ، فإن سيناريوهات مختلفة ستفرض مستويات مختلفة من الصعوبة. وستقتضي هذه بدورها اتباع نهج مختلفة عن المجتمع الدولي في علاقاته مع أفغانستان في المستقبل، وفي حماية مصالحها، ولا سيما المكاسب التي تحققت على مر السنين.

Conclusion :

The withdrawal of US troops, will lead to consequences for international participation in Afghanistan. Peace in Afghanistan, through a limited and well-design agreement, will not automatically endorse corruption and to end the client's sponsor system. As shown in the previous prior example examples on the potential future above, different scenarios will impose different levels of difficulty. This will in turn follow a different approach from the international community in its relations with Afghanistan in the future, and in protecting their interests, in particular the gains achieved over the years.

Bibliography

1- Ali , I., Pamuk, H., & Landay, J. (2021, 8 25). *After Taliban takeover, concerns mount over U.S. counterterrorism ability*. Retrieved from REUTERS: https://www.reuters.com/world/asia-pacific/after-taliban-takeover-concerns-mount-over-us-counterterrorism-ability-2021-08-25/

2- Juul, P., & Katulis , B. (2021, 9 7). *Seeking a New Balance for U.S. Policy in the Middle East*. Retrieved from Center for Amrican Progress: https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2021/09/07/503429/seeking-new-balance-u-s-policy-middle-east/

3- Brands, H. (2021, 8 13). *Biden's Afghan withdrawal achieved nothing but disaster*. Retrieved from Amrican Enterprise Institute: https://www.aei.org/op-eds/bidens-afghan-withdrawal-achieved-nothing-but-disaster/?gclid=EAIaIQobChMIgN6og6vU8wIVXgsGAB3vfAKYEAAYASAAEgJW-PD_BwE

4- Burke, J. (2021, 8 31). *Does the fall of Kabul increase the terror threat to the west?* Retrieved from The Guardian: https://www.theguardian.com/world/2021/aug/31/does-the-fall-of-kabul-increase-the-terror-threat-to-the-west

5- Daragahi, B. (2020, 11 12). *Where is the US still leading on democracy? Look beyond the government.* Retrieved from Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/where-is-the-us-still-leading-on-democracy-look-beyond-the-government/

6- Gelvin, L. J. (2005). *The Modern Middle East: A History.* New York: Oxford University Press.

7- Holsti, O. R. (1989). *Models of International Relations and Foreign Policy.* Diplomatic History.

8- Jervis, R. (1984). *The Illogic of American Nuclear Strategy.* Ithaca: Cornell University Press.

9- Lavoy, P. (1995). The Strategic Consequences of Nuclear Proliferation. *4*(4).

10- Malashenko, A., & Trenin , D. (2010). Afghanistan A View From Moscow. *Carnegie Endowment for International Peace.*, p. 10.

11- Mix, D. E., & Archick, K. (2013, 6 12). The United States and Europe: Responding to Change in the Middle East and North Africa. *Congressional Research Service*, p. 20.

12- Morgenthau, H. J. (1973). *Politics among Nations; The Struggle for Power and Peace* (Vol. 5). New York.

13- Paul, J. A. (2002). *Great Power Conflict over Iraqi Oil: The World War I Era*. Retrieved from Global Policy Forum: https://www.globalpolicy.org/component/content/article/185-general/40479-great-pow

14- Sagan, S. (1993). *The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons.* Princeton University Press.

15- Sopko, J. F. (2021, 8). *WHAT WE NEED TO LEARN: LESSONS FROM TWENTY YEARS OF AFGHANISTAN RECONSTRUCTION.* Virginia: Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction.

16- Waltz, K. (1981). The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better. *Adelphi Paper, 21*(171).

17- Zerden, A. (2021, 8 17). *The Taliban now controls the Afghan economy. Here's what that means*. Retrieved from Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-taliban-now-controls-the-afghan-economy-heres-what-that-means/

18- أنور البني، زياد عبد التواب، سيف نصراوي، مختار عوض، مسعد أبو فجر، مسعود رمضاني، يوسف أحمد. (2017). النظم التسلطية حاضنة الأرهاب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

19- بيري كاماك، ميشيل دن، طارق المجريسي، حسن أحمديان، جيمس كارافانو، ماريانا بيلنكايا، . . . محمد باهارون. (21 6, 2019). إشعال الصراعات في الشرق الأوسط- أو إخماد النيران. تم الاسترداد من مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

20- حارث قحطان عبد الله. (10, 2010). الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر). مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، 6، صفحة 311.

21- عدنان هياجنة. (2007). أزمة الملف النووي الإيراني و سيناريوهات الموقف الأميركي المحتمل : دراسة استراتيجية. مجلة دراسات شرق أوسطية ، 12(40، 41).

22- عصام عبد الشافي. (2012). الثورات العربية.. الأسباب والدوافع والمآلات. التقرير الاستراتيجي التاسع (مجلة البيان)، صفحة 73:90.

23- لوريل إي ميلر، و جيفري مارتيني. (2013). التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم. معهد أبحاث الدفاع الوطني (RAND).

24- مارينا أوتاواي. (2008). دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: إستعادة المصداقية. شرح السياسات: مؤسسة كارينغي للسلام، صفحة 1:7.

25- مارينا أوتاواي، ناثان ج براون، عمرو حمزاوي، كريم سجدبور، و بول سالم. (2008). الشرق الأوسط الكبير. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام.

Bibliography :

1- Ali, I., Pamuk, H., & Landay, J. (2021, 8 25). After the Taliban takeover, concerns mount over U.S.A. counterterrorism ability. Retrieved from REUTERS: https://www.reuters.com/world/asia-pacific/after-taliban-takeover-concerns-mount-over-us-counterterrorism-ability-2021-08-25/

2- Juul, P., & Katulis, B. (2021, 9 7). Seeking a New Balance for U.S.A. Policy in the Middle East. Retrieved from Center for American Progress: https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2021/09/07/503429/seeking-new-balance-u-s-policy-middle-east/

3- Brands, H. (2021, 8 13). Biden's Afghan withdrawal achieved nothing but disaster. Retrieved from American Enterprise Institute: https://www.aei.org/op-eds/bidens-afghan-

withdrawal-achieved-nothing-but-disaster/?gclid=EAIaIQobChMIgN6og6vU8wIVXgsGAB3vfAKYEAAYASAAEgJW-PD_BwE

4- Burke, J. (2021, 8 31). Does the fall of Kabul increase the terror threat to the west? Retrieved from The Guardian: https://www.theguardian.com/world/2021/aug/31/does-the-fall-of-kabul-increase-the-terror-threat-to-the-west

5- Daragahi, B. (2020, 11 12). Where is the US still leading on democracy? Look beyond the government. Retrieved from Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/where-is-the-us-still-leading-on-democracy-look-beyond-the-government/

6- Gelvin, L.J. (2005). The Modern Middle East: A History. New York: Oxford University Press.

7- Holsti, O.R. (1989). Models of International Relations and Foreign Policy. Diplomatic History.

8- Jervis, R. (1984). The Illogic of American Nuclear Strategy. Ithaca: Cornell University Press.

9- Lavoy, P. (1995). The Strategic Consequences of Nuclear Proliferation. 4(4).

10- Malashenko, A., & Trenin, D. (2010). Afghanistan A View From Moscow. Carnegie Endowment for International Peace., p. 10.

11- Mix, D.E., & Archick, K. (2013, 6–12). The United States and Europe: Responding to Change in the Middle East and North Africa. Congressional Research Service, p. 20.

12- Morgenthau, H.J. (1973). politics among nations; The Struggle for Power and Peace (Vol. 5). New York.

13- Paul, J.A. (2002). Great Power Conflict Over Iraqi Oil: The World War I Era. Retrieved from Global Policy Forum: https://www.globalpolicy.org/component/content/article/185-general/40479-great-pow

14- Sagan, S. (1993). The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons. Princeton University Press.

15- Sopko, J.F. (2021, 8). WHAT WE NEED TO LEARN: LESSONS FROM TWENTY YEARS OF AFGHANISTAN RECONSTRUCTION. Virginia: Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction.

16- Waltz, K. (1981). The Spread of nuclear weapons: More May Be Better. Adelphi Paper, 21(171).

17- Zerden, A. (2021, 8 17). The Taliban now controls the Afghan economy. Here's what that means. Retrieved from Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-taliban-now-controls-the-afghan-economy-heres-what-that-means/

18- Anwar Al-Bunni, Ziyad Abdel-Tawab, Saif Nasrawi, Mukhtar Awad, Massad Abu Fagr, Masoud Ramadani. . . Yusuf Ahmed. (2017). Authoritarian regimes incubate terrorism. Cairo: Cairo Institute for Human Rights Studies.

19- Perry Kamak, Michelle Dunn, Tariq Al Maghrissi, Hassan Ahmadian, James Carafano, Marianna Pelinkaya. . . Muhammad Baharoon. (21 June 2019). Ignite conflicts in the Middle East - or put out the flames. Retrieved from Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

20- Harith Qahtan Abdullah. (10, 2010). American strategy towards the Middle East (post-9/11). Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, 6, page 311.

21- Adnan Hayajna (2007). The crisis of the Iranian nuclear file and scenarios of the possible American position: a strategic study. Journal of Middle Eastern Studies, 12 (40, 41).

22- Essam Abdel Shafi. (2012). The Arab revolutions. causes, motives and outcomes. The Ninth Strategic Report (Al-Bayan Magazine), page 73:90.

23- Laurel E. Miller, and Jeffrey Martini. (2013). Democratic Transition in the Arab World: Expectations and Lessons Learned from Around the World. National Defense Research Institute (RAND).

24- Marina Ottaway. (2008). Supporting democracy in the Middle East: restoring credibility. Explaining Policies: Carnegie Endowment for Peace, pg. 7:1.

25-Marina Ottaway, Nathan J Brown, Amr Hamzawy, Karim Sujdpour, and Paul Salem. (2008). Greater Middle East. Beirut: Carnegie Endowment for Peace.